Millennium Journal of Economic and Administrative Sciences

Journal homepage: http://www.milljournals.org

دور مخرجات التعليم العالي واثرهُ في سوق العمل:
دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في عدد من الجامعات الحكومية و الأهلية في مدينة أربيل-كوردستان-العراق

مسلم قاسم حسن

قسم الادارة والمحاسبة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة كويه- أربيل كوردستان-العراق

https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i1.5.2020

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة دور مخرجات الجامعات الحكومية والأهلية المتمثلة بـ (جودة المستوى النوعي للخريجين، المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، سمعة الجامعة ورضا المستفيدين) في سوق العمل، وحدد عينة من الجامعات الحكومية والأهلية في مدينة أربيل كميدان للبحث، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وحددت مجموعة من الفرضيات لغرض تحقيق أهداف البحث ومشكلته والتي جرى اختبارها بأدوات إحصائية متعددة بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS 20**)، وتم صياغة استمارة استبانة ووزعت على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في عدد من الجامعات، حيث بلغ عددهم (100) فرداً كعينة للبحث. واستنتج البحث من خلال نتائج تحليل إجابات افراد عينة البحث بوجود علاقة و تأثير بين مخرجات الجامعات و سوق العمل، وفي ضوء ذلك قدم البحث مجموعة من المقترحات من أهمها ضرورة أن تمتلك الجامعات معرفة واسعة لحاجات و متطلبات سوق العمل من حيث نوعية وكفاءة الخريجين حتى تعمل على تخريج كوادر ذات كفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في سوق العمل.

الكلمات الدالة: مخرجات الجامعات، جودة المستوى النوعي للخريجين، المشاريع العلمية، سمعة الجامعة، رضا المستفيدين، سوق العمل

The Role of Higher Education Outputs and its Impact on the Labor Market: An Exploratory Study of the Opinions of a Sample of Faculty Members in a Number of Public and Private Universities in the City of Erbil-Kurdistan-Iraq

Muslim Qasim Hasan

Department of Administration and Accounting, Faculty of Humanities and Social Science
Koya University, Iraq

Abstract

The research aims to know the role of the outputs of public and private universities represented by (the quality of the qualitative level of graduates, scientific projects that meet the needs of the labor market, the reputation of the university and the satisfaction of the beneficiaries) in the labor market. A set of hypotheses were set for the purpose of achieving the research objectives and problem, which were tested with multiple statistical tools by the Statistical Analysis Program (SPSS 20). A questionnaire was formulated and distributed to a sample of faculty members in a number of universities. The research concluded that there is a relationship between the outputs of universities and the labor market. In this regard, the research presented a set of proposals, the most important of which is the importance of understanding the needs and requirements of the labor market in terms of the quality and efficiency of graduates in order to prepare highly qualified individuals for the labor market

***Keywords*:** university outputs, quality of graduate level, scientific projects, university reputation, beneficiary satisfaction, labor market

---

المقدمة:

يمثل التعليم عنصراً أساسيا للدولة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتخفيض مستوى البطالة، فهناك علاقة تبادلية مباشرة بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي، كما أن هناك علاقة مباشرة بين ما يخصص من الانفاق العام على التعليم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لتأثيره المضاعف على زيادة الدخل واستيعاب القوى العاملة وانخفاض معدلات البطالة، ولزيادة فعالية التعليم في تحقيق أهدافه التنموية تسعى الحكومات لربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقة في سوق العمل، ومن ثم العمل على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة بما يؤدي إلى توظيفها في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية، ولذلك فان تحقيق مخرجات تعليم جيدة يتطلب بناء أفراد المجتمع وفق تطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة بحيث تلائم متطلبات سوق العمل.

المبحث الأول: منهجية الدراسة:

أولا:-أهمية البحث:

تتضح أهمية الدراسة بان البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية تواجهه المجتمع، إذ أصبحت قضية التكامل أو التوافق بين مخرجات التعليم في البلد ومتطلبات سوق العمل من ابرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تكتسب أهمية خاصة بالوقت الحاضر والمستقبل، بذلك لابد التركيز على واقع التعليم وإبراز أهميتها في تحقيق فرص العمل، كونها احد اهم المؤسسات التعليمية التي توفر ما يحتاجه المجتمع من تخصصات تسد حاجة السوق العمل من خلال المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية، الذي بدونه يصعب أحداث أي تقدم معرفي واقتصادي حقيقي في البلد.

ثانياً:-هدف البحث:

يسعى البحث تحقيق الأهداف الأتية:

اختبار وقياس مستوى علاقات الارتباط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

اختبار وقياس مستوى علاقات التأثير بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

تقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في وضع استراتيجية متكاملة في التعليم بحيث تنسجم مع متطلبات سوق العمل.

 © Millennium Journals 2020

ثالثاً- مشكلة الدراسة:

تتضح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الأتية:

هل أن للتعليم العالي أو الجامعات دور في قيادة المجتمع؟

هل للبحث والتطوير في الجامعات دور في المؤسسات الإنتاجية؟

هل تحقق مخرجات التعليم العالي ما يطلبه سوق العمل؟

رابعاً: فرضيات البحث

هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل مجتمعة و منفردة.

هناك تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لمخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل مجتمعة و منفردة.

المبحث الثاني:- التعليم العالي وعلاقتهُ في سوق العمل

اولاً: لمحة تاريخية عن التعليم العالي في العراق و إقليم كوردستان

يعود تاريخ التعليم العالي في العراق إلى عام 1908 عندما تأسست مدرسة الحقوق ببغداد، أعقبتها افتتاح كلية العراق الإسلامية في بغداد عام 1911، وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى تعرضت أوضاع التعليم إلى الارتباك والتوقف بسبب العمليات الحربية، وبعد إعادة تنظيم التدريسيات في عام 1917 ، استؤنفت الدراسة في كلية الإمام الأعظم وافتتحت دار المعلمين في بغداد، وقد تنامى الاهتمام بالتعليم العالي بعد الحكم الوطني في عام 1921 ،حيث ظهر توجهات سياسية لكليات إلى جانب المدارس العالية السابقة فقد تأسست دار المعلمين العالية ومدرسة الهندسة في عام 1923 وشهد العام التالي 1924 انبثاقاً لجامعة عراقية شاملة (جامعة آل البيت ببغداد) تضم دار المعلمين العالية وكلية الحقوق والكلية الدينية، فضلا عن كلية الطب التي تأسست عام 1927 ،وقد ألغيت الجامعة في عام 1930 بعد أن واجهت معوقات واختلافات، فضلا عن محدودية الإمكانات المتاحة في عام 1936 تأسست كلية الصيدلة، أعقبها استحداث أربع كليات خلال أربعينيات القرن الماضي هي كليات الهندسة 1943، والبنات 1946، والتجارة 1947، والآداب والعلوم 1949 واستمر استحداث بقية الكليات التي كان بعضها يرتبط بوزارة المعارف(التربية) الوزارات الأخرى ذات العلاقة بالتخصص، إلى أن تم استحداث جامعة بغداد عام 1957 لتضم 10 كليات من مجموع 12 كلية قائمة آنذاك، فضلا عن 5 معاهد عالية وفي عام 1964 استحدثت جامعة الموصل والبصرة وضمت إليهما الكليات القائمة في المحافظتين، بعد استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام1970، ربط تجميع الجامعات والمعاهد العالية القائمة آنذاك بها، وكذلك مجلس البحث العلمي وهيئة الطاقة الذرية العراقية اللتان استقلتا عنها في ما بعد، شهدت نشاطات التعليم العالي تلكؤا في إنشاء الجامعات والكليات خلال السنوات1986 - 1965 عدا تأسيس جامعة واحدة هي الجامعة التكنولوجية عام 1975 ،وتحويل الجامعة المستنصرية إلى جامعة رسمية عام 1974 ،فضلا عن تأسيس مؤسسة المعاهد الفنية(هيئة التعليم التقني حاليا) عام1969 لغرض استيعاب الأعداد المتزايدة من تدفقات طلبة المرحلة الثانوية تم التوجه نحو إنشاء وترميم الأبنية الجامعية والمختبرات واستخدام أبنية الأقسام الداخلية الملغاة وتوفير المستلزمات وتشجيع (العاني والنعيمي،2013: 4)، تأسيس كليات أهلية والتوسع في معاهد التعليم التقني، فضلاً عن المباشرة بإنشاء جامعات جديدة منذ عام 1987 ،إذ تم في العام الدراسي 1988 - 1987 استحداث أربع جامعات، الكوفة، القادسية، تكريت والأنبار، أما التعليم العالي الأهلي في العراق في عود تاريخه إلى عام 1963 عندما تأسست الجامعة المستنصرية التابعة لنقابة المعلمين التي تحولت إلى جامعة حكومية عام 1974 ، وبوشر مرة ثانية باستحداث الكليات الأهلية ابتداء من العام الدراسي 1989 - 1988 عندما تأسست ثلاث كليات جامعية، استمر إنشاء مؤسسات التعليم العالي الرسمية والأهلية في مختلف محافظات العراق إلى أن بلغ عددها في عام2014 – 2013 ، مؤسسات التعليم العالي في المركز 22 جامعة رسمية تضم 303 كلية، 16 كلية تقنية و 28 معهد تقني تابعة لهيئة التعليم التقني 26 جامعة وكلية أهلية جامعية، فضلا عن 15 كلية جامعية أهلية أجيزت حديثا، أما مؤسسات التعليم العالي في إقليم كوردستان فتشير مصادر وازرة التعليم العالي في الإقليم إلى أن عددها في عام 2014 هي 14 جامعة رسمية(ثلاث منها جامعات تقنية)، تضم 79 كلية و 505 أقسام علمية، علما أن هيئات التعليم التقني في أربيل والسليمانية ودهوك تم تحويلها حديثا إلى جامعات تقنية، وهي تضم أربع كليات تقنية و 34 معهد تقنياً، وهناك توجه لتحويل جميع المعاهد التقنية إلى كليات تقنية تكون الدراسة فيها بمرحلتين، الأولى تنتهي بشهادة الدبلوم

 © Millennium Journals 2020

التقني، والثانية تنتهي بشهادة البكالوريوس، ويلتحق بالأخيرة نسبة % 25 من الطلاب الأوائل من خريج بمرحلة الدبلوم التقني، أما الجامعة الأهلية وعددها 11 تضم 34 كلية موزعة في محافظات الإقليم.(العاني والنعيمي، 2013:-4-6)

تجدر الإشارة إلى أن تنامي التعليم التقني بوتائر عالية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي كان لها بلغ الأثر في توسيع قنوات القبول وتقليص الفجوة بين تدفقات طلبة الثانوية وطاقات القبول في التعليم العالي، إذ يشكل عدد الطلبة المقبولين في التعليم التقني حوالي 30 ٪ أو أكثر من إجمالي عدد الطلبة المقبولين في التعليم العالي في المركز والإقليم. (العاني والنعيمي،2013: 6)

ثانياً:- ماهي الجامعة وماهي وظائفها:

هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف و تقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفهافي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع لابد أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، بحيث يكون هدفه الأول تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيح وظائفها من خلال الاتي: (الحموري 2010 : 8-14)

النمو المعرفي: أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعه او تحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(الوادي وعزام، 2007: 2)

الإبداع الفني :بناء الشخصية المميزة وتطوير الطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنشطة موازية ومنح جوائز تنافسية ونشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشاكلات المجتمع والبيئة المحيطة ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لمواصلة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يؤدي هذا إلى الاتي(فلية، 2003: 26)

- ربط المادة العلمية للمقرر بالفرد والمجتمع والحياة والبيئة بدلاً من تدريسها بشكل يعزلها عن محيط الفرد في المجتمع.
- ترسيخ مبادئ السلوك المدني من خلال الندوات والنشاطات اللاصفية والمؤتمرات التي تسهم في طرح مشكلات المجتمع والبيئة المحلية، و طرح حلول منطقية لها.
- تنمية المعرفة لدى الشباب وتربية كفاءاتهم، وتهذيب مهاراتهم، وترسيخ مبادئ الوعي ونشره عن طريق ترجمة الأفكار إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات، والأهداف إلى نتائج.
- تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات.

التقدم التقني: الذي فرض على الجامعات فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوءالتطور التكنولوجي ومتطلباته. (صبري،2009 :183)

التنمية: يتمثل في ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بسوق العمل، وذلك لحل مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات، وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية. (العبيدي،2009 :124)

ثالثاً: دور الجامعة في البحث والتطوير

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من

 © Millennium Journals 2020

البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمها تحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة،(مجدي،2002: 3) وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطاً أساسياً لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول المتقدمة حوالي (0.4%-0.6%) من إجمالي الإنفاق العام على البحث والتطوير، ويتم توظيفها لأغراض التنمية الاقتصادية بكافة أشكاله مما يسهم في حل مشكلات اقتصادية واجتماعية. (عاشور، 2005: 5)

رابعاً: العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في العراق:

تأسيس بعض مؤسسات التعليم العالي يعود إلى بداية الحكم الوطني في عقد العشرينات من القرن الماضي، لكن اهتماماتها الأساسية تركزت في إعداد الخريجين وتهيئة مستلزمات الدراسة وتطوير المناهج الدراسية ومواكبة التطور العلمي في هذا المجال، ولم يلقى البحث العلمي الرعاية المناسبة ضمن الأطر التنظيمية، كما لم يبدأ الاهتمام الجاد بالدراسات العليا إلا في مطلع الستينات، وكذلك النشر العلمي لم يكن انعكاس النشاط البحث العلمي ولكن غالبا ما كان يمثل أبحاثا أنجزت خارج العراق للحصول على الشهادات العليا، بدأ نشاط البحث العلمي يتطور وبرز توجهات التعاون مع قطاعات المجتمع الاقتصادية منذ النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، وتطور هذا التعاون على النحو الآتي: (النورسي، 2012: 14-20).

تزامن تصاعد نشاط البحث العلمي في الجامعات العراقية مع تزايد عدد طلبة الدراسات العليا خلال عقدي السبعينات والثمانينات، لكن غالبية التدريسيين أسسوا مدارسهم البحثية حول اختصاصهم الدقيق، وبعيدا عن إطار ما تحتاجه سوق العمل من بحث وتطوير لغياب خطة شمولية واستراتيجية بعيدة المدى للبحث والتطوير، فضلا عن عدم حاجة القطاع الصناعي الاستعانة بالتدريسيين لحل المشكلات التي تجابهه لسهولة اللجوء إلى خبراء أجانب لحلها، ومع ذلك فقد شهدت هذه الفترة بروز تجربة التعاون مع القطاع الصناعي أطلق عليها" البحوث التطبيقية في الجامعات العراقية حيث وضعت الأسس وآليات العمل بهدف التفاعل بين الكادر التدريسي في الجامعات والقطاعات الصناعية والإنتاجية الأخرى لينقل كل منهما تجربة الآخر، وليتمكن الجامعيون من نقلا لمعضلات الصناعية إلى بحوثهم في مؤسسات التعليم العالي، وتشكلت مجاميع من التدريسيين لتتواجد في مواقع العمل مع مجاميع عمل صناعية رديفة، ورغم تحقيق بعض النجاحات المحدودة، إلا أنها لم تستمر طويلا ولم تحقق أهدافها الأساسية، باستثناء بناء نوع من الترابط بين منتسبي مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي لعدم توافر البيئة التي ينمو فيها نشاط البحث والتطوير في تلك الفترة.

عام 1992 اعتمدت وزارة التعليم العالي آلية العقود البحثية بين مؤسسات التعليم العالي على مستوى الأستاذ الباحث والقسم العلمي والكلية أو المعهد أو الجامعة وبين القطاعات الاقتصادية، نضجت هذه الآلية بشكل كبير خلال السنوات - 1996 1993، وسنت تشريعات منحت بموجبها صلاحيات واسعة لإبرام العقود وتنظيم العمل وتحديد التزامات الجهات البحثية والمستفيدة التي تقوم عادة بتمويل البحوث، وأن الجزء الأكبر من عوائد العقود تعود لعضو هيئة التدريس، وأتاحت هذه الآلية إمكانية توفير الفرص البحثية لطلبة الدراسات العليا في القطاعات الإنتاجية، وكانت مواضيع البحوث مشتقة من برامج وتوجهات القطاع الصناعي، ويتم الإشراف المشترك بين المختصين من الطرفين حيثما كان ذلك ممكنا، أدت هذه الآلية إلى زيادة نسبة البحوث المنجزة في مؤسسات التعليم العالي لصالح القطاعات المستفيدة من 1 ٪ من إجمالي البحوث المنجزة عام 1992إلى 11 ٪عام 1996، كما حققت مردودات مهمة في إيجاد بدائل محلية لمدخلات الإنتاج وتحسين كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية وتذليل معوقات الإنتاج، وقد تميزت هيئة التعليم التقني بإنجازاتها الكبيرة في مجال الشراكة وخدمة المجتمع، وحققت انجازات مهمة من خلال آلية العقود البحثية وبرامج" التعشيق "بين المعهد التقني والمؤسسة الإنتاجية أوالخدمية التي تصاعدت نشاطاتها في إيجاد حلولل لمشكلات وتطوير الإنتاج، ومازالت الهيئة تطور نشاطاتها لخدمة المجتمع، وأضافت إليها

 © Millennium Journals 2020

برامج تأهيل العاطلين لمهن و مهارات مطلوبة في سوق العمل الحالي، ومساعدة المتدربين في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة للحد من مشكلة البطالة. (النورسي، 2012: 14-20).

اتسمت استراتيجيات وخطط التعليم العالي في العراق منذ عقد تسعينيات القرن الماضي، ومازالت بتوجيه سياسة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لخدمة المجتمع، وتصاعد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة، كما هو واضح من تصاعد نشاطات الشراكة مع قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وماتضمنته الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم الجديدة من توجهات لتحقيق مايعرف بالجامعة المنتجة التي تحقق التوازن و إزالة الفروق بين وظائف مؤسسات التعليم العالي الثلاث (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، والنظر إلى هذه الوظائف كمنظومة متكاملة، تؤثر وتتأثر مع بعضها، وتعتبر المؤسسة التعليمية المنتجة جزءاً لا يتجزأ من آليات السوق لكونها مؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج ونتائج الأبحاث المرتبطة بسوق العمل، وتعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات المجتمعية، تتمتع المؤسسة التعليمية المنتجة بمرونة مناسبة لتطوير نشاطاتها وخدماتها، فضلا عن توفير تمويل إضافي من خلال الاستشارات والبحوث التعاقدية والنشاطات الإنتاجية والتعليم المستمر والدورات التدريبية، وغيرها، وقد تبنت مختلف الدول عالم نموذج "الجامعة المنتجة " كأحد سياسات إيجاد مصادر تمويل إضافية، وكآلية لفتح قنوات شاركة فاعلة مع مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادية والخدمية.

شهدت نشاطات التعاون بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل انخفاضا كبيرا خلال السنوات التي أعقبت عام 2003 ، ثم عاودت تلك النشاطات خلال السنوات الأخيرة حرصا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الارتقاء بمؤسساتها التعليمية وجعلها مؤسسات منتجة وريادية تساهم بفاعلية في تعزيز مجتمع المعرفة وتلبية احتياجات مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أن انتشرت الكليات والمعاهد في جميع محافظات البلاد، وأصبح عددها في المركز 20 جامعة، فضلا عن هيئة التعليم التقني حيث أصبحت تضم جميعها 320 كلية ومعهد في العام الدراسي 2012-2013.

تنظم المؤسسات التعليمية نشاطاتها في مجال تقديم خدماتها للمجتمع بموجب قانون المكاتب الاستشارية وتعليمات آلية التعاون اللذان يتيحان لها أمكانية التعاقد مع القطاع العام والقطاع الخاص وتوزيع الأرباح ضمن آليات محددة لاستثمارها في تطوير الجامعات ولتشجيع الأساتذة والباحثين والمبدعين في الحصول على مردود مالي للخدمات والأعمال التي يسهمون في انجازها، ولإلقاء الضوء على جانب من نشاطات المؤسسات التعليمية في هذا المجال، أن عدد الجامعات التي شاركت في التعاقد وإنجاز الأعمال لقطاعات سوق العمل(بشقيه العام والخاص)في إطار نشاطات المكاتب الاستشارية وتعليمات آلية التعاون بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل بلغ 14 جامعة تضاف إليها هيئة التعليم التقني، فضلاً عن المجلس العراقي للاختصاصات الطبية والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية. (النورسي، 2012: 14-20).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً:- التعريف بمتغيرات الدراسة

متطلبات سوق العمل: يقصد به انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم وبناء قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته (القحطاني و آل مذهب، 2005: 45).

جودة المستوى النوعي للخريجين : حسب تعريف منظمة اليونسكو فإن جودة التعليم تمثل عدة نواحي منها : المعرفة الخارجية والمحلية والمهارات التطبيقية المكتسبة من المجتمع أو من سوق العمل، ويرتبط بالمستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعه وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائداً ذو منظور استراتيجي وشمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات والشركات.(الربيعي، 2008: 76)

المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل: يقصد به قيام جهة علمية (البحث العلمي أو بعض من التدريسيين)، بدراسة جيدة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها و التخلص من معوقتها، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم النتائج العلمية التي تنتجها قسم البحث والتطوير، حيث للمختصين في المؤسسة التعليمية الدور الريادي في المشروع العلمي ويتوجب عليهم إثبات ذلك بشكل واضح ومقنع لجميع المؤسسات المجتمعية الأخرى، لذا فإن المشروع العلمي تتوقف جودته بناءاً على

 © Millennium Journals 2020

عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات سوق العمل.(الطويل و آغا ، 2010: 89).

سمعة الجامعة ورضا المستفيدين:- تهدف المؤسسات التعليمية إلى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرار مهماً لابد وان يؤخذ في الحسبان عند تقييم جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى ان تمارس المؤسسات التعليمية، مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية.(الظالمي وأخرون، 2012: 157)

ثانياً:- عينة البحث

حدد البحث عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في عدد من الجامعات الأهلية (نولج "الحياة سابقاً" و اللبنانية-الفرنسية) و الحكومية(صلاح الدين وكوية) في مدينة أربيل وبلغ عددهم (100) تدريسيا بواقع (50) تدريسيا في الجامعات الحكومية و (50) تدريسيا في الجامعات الأهلية، وتم توزيع استمارة الاستبانة عليهم، وقد تم استرجاع جميع الاستمارات والتي كانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي و ذلك بسبب توضيح فقرات الاستبانة للتدريسين بشكل مباشر.

ثالثاً:- منهج البحث

اعتمد البحث لبلوغ أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي إذ تم وصف متغيرات البحث نظرياً ومن ثم تحليلها إحصائياً بغية الوصول إلى أهدافها.

رابعاً:- وصف وتشخيص متغيرات البحث

في ما يأتي وصف تشخيصي لمتغيرات البحث و المتمثلة بمخرجات الجامعات الحكومية والأهلية في تفعيل متطلبات سوق العمل، و تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS, v.20) للاستدلال على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ولكل متغيرات البحث و بالشكل التالي:

خامساً:- وصف أبعاد مخرجات الجامعات:

يمثل الجدول (1) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مخرجات الجامعات، أذ حققت أبعاد مخرجات الجامعات انسجاما جيداً لآراء المستجيبين من أفراد عينة البحث من خلال قيمة المعدل العام للأوساط الحسابية الذي بلغ (3.853)، (3.521) على التوالي، و بانحراف معياري إجمالي (1.029)، (1.250) على التوالي، و هذا يعني أن اغلب افراد عينة البحث متفقون على أن أبعاد مخرجات الجامعات لها دور مهم في تفعيل متطلبات سوق العمل، و قد جاءت النتائج بمستوى مافوق المتوسط و بنسب متقاربة مع تفوق لمخرجات الجامعات الحكومية ثم مخرجات الجامعات الأهلية مما يدل على اهتمام الجامعات الحكومية و الأهلية بمخرجات الجامعات، أما على مستوى الأبعاد فيظهر الجدول (1) نتائج التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث لأبعاد مخرجات الجامعات (جودة المستوى النوعي للخريجين، المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، سمعة الجامعة ورضا المستفيدين). إذ يعكس الجدول وسطا حسابيا عاما عالياً للأبعاد الثلاث و الذي بلغ (3.965)، (3.702)، و (3.894) على التوالي لمستجيبي أفراد عينة من البحث من الجامعات الحكومية والذي يتفوق على نتائج أفراد عينة البحث من الجامعات الأهلية والحكومية و الذي بلغ الأوساط الحسابية العامة للأبعاد الثلاثة (3.706)، (3.465)، و (3.392) على التوالي. و هذه النتائج يدل بان الجامعات الحكومية حريصة اكثر من الجامعات الأهلية بمخرجات الجامعة مما له دور فعال في تفعيل متطلبات سوق العمل.

جدول (1) الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لأبعاد مخرجات الجامعات

الابعاد	الفقرات	الجامعات الحكومية			الجامعات الأهلية		
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الترتيب
جودة المستوى النوعي	يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين	4.06	.630	2	4.10	1.236	1
	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع	4.08	1.156	1	3.52	1.219	4

 © Millennium Journals 2020

	من حيث نوعية وكفاءة الخريجين						
	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها في مهاراتهم والعمل على معالجتها	3.86	.867	4	3.55	1.108	3
	إقبال مؤسسات المجتمع على تشغيل خريجي جامعتنا نابع من كفاءتهم العالية	3.86	.931	5	3.514	1.2232	5
	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم معحاجة ألمجتمع.	3.965	.896	3	3.85	1.122	2
المعدل العام لجودة المستوى النوعي للخريجين		3.965	.896		3.706	1.181	
المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقا إلى الجهات ذات العلاقة في سوق العمل و بما يتيح الاستفادة منها	3.58	1.180	5	3.95	1.176	1
	تتوائم المشاريع العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لسوق العمل	3.61	.934	4	3.346	1.298	4
	تدعم الجامعة البرامج و المشاريع العلمية المقدمة من قبل الغير و التي تلبي الحاجة الفعلية لسوق العمل	3.86	1.018	1	3.47	1.358	3
	تتوافق المشاريع العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي و المعرفي و التي تلبي احتياجات سوق العمل	3.742	1.001	2	2.83	1.259	5
	تهتم الجامعة في بلورة وتطبيق المشاريع العلمية على أرضا لواقع.	3.72	1.344	3	3.73	1.132	2
المعدل العام للمشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل		3.702	1.0956		3.465	1.244	
سمعة الجامعة و رضا المستفيدين	يتم قياس وتقييم رضا سوق العمل عن أداء الجامعة بشكل دوري ومستمر.	3.56	1.443	5	3.90	1.355	1
	تراعي الجامعة دوما الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	3.853	1.272	3	3.22	1.561	4
	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة ودون تمييز.	3.92	.874	2	3.28	1.240	3
	يتعامل موظفو وتدريسي الجامعة بأسلوب أخلاقي محترف مع جميع المتعاملين معهم.	4.28	1.031	1	3.044	1.360	5
	تستجيب الجامعة إلى المقترحات والشكاوى المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.	3.86	.867	4	3.52	1.119	2
المعدل العام لسمعة الجامعة ورضا المستفيدين		3.894	1.097		3.392	1.327	
المعدل العام لمخرجات الجامعات		3.853	1.029		3.521	1.250	

وصف فقرات متطلبات سوق العمل:

يمثل الجدول (2) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متطلبات سوق العمل، أذ حققت الفقرات الثمانية لمتطلبات سوق العمل أنسجاماً جيداً لآراء المستجيبين من أفراد عينة البحث من خلال قيمة المعدل العام للأوساط الحسابية الذي بلغ (3.731)، (3.563) على التوالي، و بانحراف معياري إجمالي (.877)، (1.057) على التوالي، و هذا يعني أن اغلب افراد عينة البحث متفقون على ان الفقرات الثمانية لمتطلبات سوق العمل، و قد جاءت النتائج بمستوى مافوق المتوسط و بنسب متقاربة مع تفوق لمخرجات الجامعات الحكومية في تفعيل متطلبات سوق العمل ثم مخرجات الجامعات الأهلية. أما على مستوى الفقرات و بالنسبة لنتائج الجامعات الحكومية فقد جاءت الفقرة (1) و الذي ينص على أن درجة رضا المستفيدين عن كفاءة خريجي الجامعة ملائم تماما) في مرتبة الأولى إذ سجلت وسط حسابي مقداره (3.98) و بانحراف معياري بلغ (.954)، في حين الفقرة (4) و الذي ينص على أن درجة تقييم المستفيدين لجودة خريجي الجامعة ملائم جدا جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لنتائج الجامعات الحكومي.

 © Millennium Journals 2020

جدول (2) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متطلبات سوق العمل

		الجامعات الحكومية			الجامعات الأهلية		
	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الترتيب
1	درجة ملائمة خريجي الجامعة لاحتياجات سوق العمل ملائم جدا	3.87	1.002	3	3.59	1.185	4
2	درجة رضا المستفيدين عن كفاءة خريجي الجامعة ملائم تماما.	3.98	.954	1	3.41	1.045	6
3	درجة تقييم المستفيدين لسلوكيات خريجي الجامعة في مجال العمل ممتازة	3.88	.778	2	3.63	.974	3
4	درجة تقييم المستفيدين لجودة خريجي الجامعة ملائم جدا	3.832	.0964	4	3.91	.985	1
5	يمتلك الخريج المعارف والمهارات الضرورية للقيام بوظيفته.	3.76	.822	5	3.635	1.047	2
6	يمتلك الخريج القدرات اللازمة للعمل بشكل جماعي و التكيف مع بيئة العمل	3.48	1.150	7	3.39	1.201	7
7	يلتزم الخريج بأخلاقيات المهنة و يتقبل التوجيه من قبل رؤساءه و له القدرة على تحمل أعباء العمل.	3.452	1.092	8	3.57	.958	5
8	يمتلك الخريج القدرة على التواصل و التطوير والابتكار و التعامل مع المشكلات وحلها	3.61	1.125	6	3.37	1.062	8
المعدل العام لفقرات متطلبات سوق العمل		3.731	.877		3.563	1.057	

تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث:

تنص الفرضية الأولى بأنه "هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل مجتمعة و منفردة". للإجابة على هذه الفرضية تم استخراج معاملات ارتباط بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) و كما في الجدول (3) والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة و ما فوق المتوسط بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل مجتمعة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (**.728)و(**.648) على التوالي بلغ المستوى المعنوية (0.000) . وبالتالي قبول الفرضية الأولى.

جدول (3) معامل الارتباط بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل مجتمعة و منفردة

	الجامعات الحكومية		الجامعات الأهلية	
	مخرجات الجامعات	مستوى المعنوية (Sig.)	مخرجات الجامعات	مستوى المعنوية (Sig.)
تفعيل متطلبات سوق العمل	.728**	.000	.648**	.000
جودة المستوى النوعي للخريجين	.545**	.000	.485**	.000

© Millennium Journals 2020

المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل	.526**	.000	.420**	.004
سمعة الجامعة ورضا المستفيدين	.663**	.000	.628**	.000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث

يمثل مضمون الجدول (4) اختباراً للفرضية الثانية والتي تنص على أن (هنالك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخرجات الجامعات في سوق العمل مجتمعة ومنفردة)، إذ تبين عند تحليل البيانات وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لمخرجات الجامعات في سوق العمل ، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة (99.530) و (49.530) على التوالي وهي قيمة معنوية مع أفضلية لتأثير مخرجات الجامعات الحكومية في تفعيل متطلبات سوق العمل و تليها تأثير مخرجات الجامعات الأهلية في سوق العمل، وفسرت قيمة مخرجات الجامعات التي بلغت (62.0%) و (53.0%) من التباين الحاصل في تفعيل متطلبات سوق العمل، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، و بالتالي قبول الفرضية الثانية.

الجدول (4) تأثير مخرجات الجامعات في تفعيل متطلبات سوق العمل مجتمعة و منفردة

	الجامعات الحكومية		الجامعات الأهلية	
	F	R2	F	R2
تفعيل متطلبات سوق العمل	99.530	.620	49.530	.530
جودة المستوى النوعي للخريجين	32.463	.423	9.398	.176
المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل	18.590	.297	16.837	.277
سمعة الجامعة ورضا المستفيدين	45.673	.543	34.583	.440

المبحث الرابع: الاستنتاجات و المقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن الجامعات الحكومية و الأهلية متفقون على أن أبعاد مخرجات الجامعات لها دور مهم في سوق العمل، و قد جاءت النتائج بمستوى ما فوق المتوسط و بنسب متقاربة مع تفوق لمخرجات الجامعات الحكومية ثم مخرجات الجامعات الأهلية.

2. تبين من نتائج التحليل الإحصائي بأن الجامعات الحكومية تركز بالدرجة الأولى على جودة المستوى النوعي للخريجين بالدرجة الأولي و يليها في الترتيب الثاني تركيزها على سمعة الجامعة ورضا المستفيدين لسوق العمل، و في المرتبة الأخيرة تركز على المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل.

3. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي بأن الجامعات الأهلية تركز بالدرجة الأولى على جودة المستوى النوعي للخريجين بالدرجة الأولي أيضا و يليها في الترتيب الثاني تركيزها على سمعة الجامعة ورضا المستفيدين عند تفعيل متطلبات سوق العمل، و في المرتبة الأخيرة تركز على المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل مع أفضلية و تفوق للجامعات الحكومية في تركيز اهتمامها على أبعاد مخرجات الجامعات.

4. أفصحت نتائج تحليل العلاقات بروز علاقات ارتباط معنوية موجبة بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل على المستوى الكلي وعلى مستوى الأبعاد، وتعزز هذه النتيجة صحة ما ذهبت إليه البحث بشأن وجود العلاقة بين مخرجات الجامعات و تفعيل متطلبات سوق العمل بأبعادها الثلاثة المتمثلة بـــ (جودة المستوى النوعي للخريجين، المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، سمعة الجامعة ورضا المستفيدين) و بين تفعيل متطلبات سوق العمل.

5. كما استنتج عن وجود التأثير المعنوي بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة على المستويين الكلي والجزئي، ومن شأن هذه النتائج أن تعزز حقيقة تأثر مخرجات الجامعات و سوق العمل الذي يحصل عليه متخذ القرار والمتعلقة باهتمام الجامعات بمخرجاته مما له انعكاسه في تفعيل متطلبات سوق العمل مما تجعل الجامعات قادرة على تكييف إمكاناتها على وفق التغيرات

 © Millennium Journals 2020

التي تحدث في سوق العمل.

ثانيا: المقترحات

1. ضرورة أن تمتلك الجامعات معرفة واسعة لحاجات و متطلبات سوق العمل من حيث نوعية وكفاءة الخريجين لكي تعمل على تخريج الكوادر ذات كفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في سوق العمل.

2. ضرورة ان تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في سوق العمل التي يعملون بها لضمان العمل على تفعيل السياسات الخاصة بتفعيل متطلبات سوق العمل.

3. ضرورة أن تعلن الجامعات عن مشاريعها العلمية مسبقا إلى الجهات ذات العلاقة في سوق العمل و بما يتيح الاستفادة منها لتتوافق مع الحاجة الفعلية لسوق العمل.

4. ضرورة أن تتوافق المشاريع العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي و المعرفي و التي تلبي احتياجات سوق العمل مع تطبيق المشاريع العلمية على أرض الواقع.

المراجع

[1] الحموري، صالح (2010). *المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق*، على الموقع الإلكتروني، http//www.arabvolunteering.org

[2] الربيعي، فلاح خليل (2008). *مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم وشروط سوق العمل*، مؤسسة الحوار المتمدن العدد 2314.

[3] الظالمي وآخرون(2012). *قياس جودة مخرجات التعليم من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل(دراسة تحليله في منطقة الفرات الأوسط)*، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة34 العدد90.

[4] العبيدي، سيلان جبران (2009). *ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع* .ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، بيروت6- 10 ديسمبر 2009 .

[5] العاني والنعيمي ، طارق علي جاسم و صلاح عبد القادر،(2013) *التعليم العالي والتنمية في العراق(الواقع ، التحديات، الأفاق)*، مكتب اليونسكو العراق.

[6] الطويل و آغا، أكرم احمد رضا و احمد عوني احمد عمر، (2010) ، *متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل* .المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن ، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة .

[7] القحطاني و آل مذهب، سالم بن سعيد و معدى بن حمدان ، (2005)،*توافق مخرجات بكالوريوس الأدارة العامة مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية* ، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية العلوم الإدارية ، مجلة عدد 18 .

[8] النورسي، روناك توفيق علي (2012). *مخرجات التعليم وتكامل سوق العمل في العراق*، مقدمة إلى مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاعين العام والخاص، جامعة البلقاء في الأردن.

[9] الوادي و عزام(2007). حسين وزكريا احمد، *تقييم المصارف لدى كفاءة أدى خريجي الجامعات الخاصة العاملين بها – حالة دراسة لتخصص العلوم المالية والمصرفية – جامعة الزرقاء*، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد50 .

[10] صبري، هالة عبد القادر(2009). *جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي" تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن*، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ،العدد 4 ،جامعة البتراء – الأردن.

[11] عاشور، محمد(2005). *دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق*

 © Millennium Journals 2020

العمل، مؤتمر كلية التربية السادس،(العلوم التربوية والنفسية " تجديدات وتطبيقات مستقبلية" ، اربد-الأردن.

[12] فلية، فاروق عبد . (2003). *اقتصاديات التعليم*، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع .

[13] مجدي ، محمد مصطفى(2002). *تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين* ، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني.

[14] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة/ الإحصاء، بغداد-العراق. http://mohesr.gov.iq

 © Millennium Journals 2020